

Distr.: General
12 February 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

غوام

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣		لمحة عامة عن الإقليم
٤		أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٦		ثانيا - المسائل العسكرية والمسائل المتصلة بها
٧		ثالثا - المسائل المتصلة بالأراضي
٩		رابعا - الميزانية
٩		خامسا - الاقتصاد
٩		ألف - لمحة عامة
١٠		باء - السياحة

ملاحظة المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، منها مصادر تابعة لحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وفي الفقرة ١٦ من القرار ١١٣/٧٣، طلبت الأمانة العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن الآثار البيئية المترتبة على الأنشطة العسكرية للدولة القائمة بالإدارة في الإقليم؛ وفي رسالة مؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وجهت الأمانة العامة انتباه الدولة القائمة بالإدارة إلى القرار، وطلبت منها تقديم إسهامات بهذا الشأن لإدراجها في ورقة العمل هذه. وترد هنا المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة بهذا الخصوص في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الرابط www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml.



الرجاء إعادة استعمال الورق



الصفحة

١٠		جيم - النقل والاتصالات
١٠		دال - شبكة المياه والصرف الصحي والمرافق العامة
١١		هـاء - الطاقة المتجددة
١٢		واو - الزراعة وصيد الأسماك
١٢		سادسا - الأوضاع الاجتماعية
١٢		ألف - العمل
١٣		باء - التعليم
١٣		جيم - الرعاية الصحية
١٣		سابعا - البيئة
١٤		ثامنا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
١٥		تاسعا - مركز الإقليم في المستقبل
١٥		ألف - موقف حكومة الإقليم
١٥		باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٦		عاشرا - نظر منظمة الأمم المتحدة في المسألة
١٦		ألف - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
١٦		باء - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة
١٩		المرفق خريطة غوام

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: غوام إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي تديره الولايات المتحدة الأمريكية. وهو إقليم غير مدمج منظم تابع للولايات المتحدة الأمريكية، يديره مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة داخلية الولايات المتحدة.

الجغرافيا: غوام هي أكبر جزر ماريانا الواقعة في المحيط الهادئ وأقصىها جنوباً، وتقع على بعد نحو ٢٢٠٠ كيلومتر إلى الجنوب من طوكيو وعلى بعد ٦٠٠٠ كيلومتر إلى غرب الجنوب الغربي من هاواي. ويتألف الإقليم من جزيرة واحدة تضم منطقتين جيولوجيتين متميزتين متساويتين في المساحة تقريباً. فالجزء الشمالي من الجزيرة عبارة عن هضبة مرتفعة جيرية مرجانية، والمنطقة الجنوبية منطقة جبلية. ومرفأ أبرأ هو أحد أكبر موانئ المياه العميقة في المحيط الهادئ.

مساحة اليابسة: ٥٤٠ كيلومتراً مربعاً

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ٢١٤٠٥٩ كيلومتراً مربعاً

عدد السكان: ١٦٣ ٨٧٥ (تقديرات عام ٢٠١٧)

العمر المتوقع عند الولادة: ٧٩,٤ سنة (النساء: ٨٢,٦ سنة؛ الرجال: ٧٦,٤ سنة) وفقاً لتقديرات عام ٢٠١٨))

اللغات: الإنكليزية والشامورو

التركيبة الإثنية (تعداد عام ٢٠١٠): ٣٧,٣ في المائة من الشامورو؛ و ٢٦,٣ في المائة من أصول فلبينية؛ و ١٢,٠ في المائة منحدرون من جزر المحيط الهادئ الأخرى؛ و ٧,١ في المائة من البيض؛ و ٥,٩ في المائة من الآسيويين؛ و ٢,٠ في المائة من أصول إثنية أخرى؛ و ٩,٤ في المائة من أصول مختلطة.

العاصمة: هغانتيا

رئيسة حكومة الإقليم: لورديس ليون غيريرو (منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩)

مندوب الإقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة: مايكل ف. ك. سان نيكولاس (كانون الثاني/يناير ٢٠١٩)

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري

الانتخابات: الانتخابات الأخيرة: ٢٠١٨؛ الانتخابات المقبلة: أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠

الهيئة التشريعية: هيئة تشريعية مؤلفة من مجلس واحد يضم ١٥ عضواً

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ٣٢ ١٠٥ دولار (بسعره المربوط بالقوة الشرائية لعام ٢٠٠٩؛ تقديرات عام ٢٠١٧)

الاقتصاد: مصادر الدخل الرئيسية: السياحة والوجود العسكري للولايات المتحدة

معدل البطالة: ٣,٨ في المائة (حزيران/يونيه ٢٠١٨)

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة

نبذة تاريخية: كان شعب الشامورو الأصلي المنحدر من أصل ملايو - بولينيزي يسكن غوام عندما وصلت البعثات التبشيرية من إسبانيا إلى غوام في أواخر القرن السابع عشر. ويشكّل شعب الشامورو حالياً أكثر من ثلث السكان بقليل، ويضطلع بدور فعال في الحياة السياسية والاجتماعية للجزيرة.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - تولت إدارة القوات البحرية في الولايات المتحدة إدارة غوام من عام ١٨٩٩ إلى عام ١٩٥٠، عندما سنّ كونغرس الولايات المتحدة القانون التأسيسي لغوام، الذي أنشأ مؤسسات الحكومة المحلية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت العلاقات بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية فيما يخص جميع المسائل التي لا تقع ضمن أي برامج تتولى مسؤوليتها وزارة أو وكالة اتحادية أخرى تخضع للإشراف الإداري العام لوزير داخلية الولايات المتحدة. وغوام إقليم غير مدمج، ولا تسري أحكام دستور الولايات المتحدة كلها على الجزيرة. ويتضمن القانون التأسيسي شرعة للحقوق. فبموجب الدستور، وحدها فرادى الولايات، وليس الأقاليم، التابعة للولايات المتحدة من تختار أعضاء الهيئات الانتخابية لمنصبي رئيس الولايات المتحدة ونائبيه. لكن بصفة عامة، يُعدّ الأشخاص المولودون في غوام من مواطني الولايات المتحدة، ويجوز لهم عند إثبات الإقامة في إحدى الولايات المتحدة الخمسين التصويت لأعضاء الهيئات الانتخابية في الولاية التي يقيمون فيها.

٢ - وينتخب شعب غوام حاكماً لفترة أربع سنوات. ولا يجوز لأي شخص انتُخب لهذا المنصب لولايتين كاملتين متتاليتين أن يُنتخب لشغله مرة أخرى إلا بعد مرور فترة ولاية كاملة. وللحاكم، الذي يتولى مسؤولية الإشراف العام والرقابة العامة على السلطة التنفيذية، أن يصدر الأوامر التنفيذية والأنظمة وأن يوصي بمشاريع قوانين لتقديمها إلى الهيئة التشريعية، وأن يعرف تلك الهيئة بوجهات نظره، وأن ينقض التشريعات. ووفقاً للجنة الانتخابات في غوام، وصل عدد الناخبين المسجلين حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى ٦٩٣٥ ناخباً وناخبة. وفي الانتخابات التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، انتُخت لورديس "لو" ليون غيزيرو (من الحزب الديمقراطي) لمنصب الحاكم. وتولت مهامها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وهي أول امرأة تُنتخب لهذا المنصب.

٣ - وتضم الهيئة التشريعية لغوام، المؤلفة من مجلس واحد، ١٥ عضو مجلس شيوخ يُنتخب كل منهم لفترة عضوية مدتها سنتان. ويجوز للهيئة التشريعية أن تبطل قرار النقض الصادر عن الحاكم. وبموجب بند الأرححية الوارد في الدستور، يكون لقوانين الولايات المتحدة الأسبقية في حالات التعارض مع قانون إحدى الولايات أو الأقاليم. وفي الانتخابات التشريعية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، فاز الديمقراطيون بعشرة مقاعد مقابل خمسة مقاعد للجمهوريين.

٤ - ومنذ عام ١٩٧٢، توفد غوام مندوباً لها لدى مجلس نواب الولايات المتحدة. ويجوز لهذا المندوب الذي تمتد فترة عضويته سنتين أن يصوت في اللجان وعلى التعديلات المطروحة في الجلسات العامة، لكن ليس على الإقرار النهائي لمشاريع القوانين. وفي الانتخابات التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، انتُخب مايكل ف. ك. سان نيكولاس من الحزب الديمقراطي مندوباً لفترة ولاية أولى.

٥ - ويتألف النظام القضائي في غوام من هيئة محلية وأخرى اتحادية. ويتكون النظام القضائي المحلي من محكمة عامة ومحكمة عليا يرأسهما قضاة يعيّنهم الحاكم وتقرّ تعيينهم الهيئة التشريعية. ويقوم الناخبون بإقرار تعيين القضاة المحليين كل ست سنوات. وفي عام ٢٠٠٤، أنشئت الهيئة القضائية لغوام بوصفها فرعاً مستقلاً من فروع الحكومة. وأكد القانون الاختصاص الاستثنائي والسلطة الإدارية للمحكمة العليا لغوام على جميع المحاكم الصغرى في الإقليم، وأنشأ بذلك فعلياً هيئة قضائية محلية موحّدة. ويتم شغل

منصب النائب العام في غوام بالانتخاب. وعلى الصعيد الاتحادي، يرأس المحكمة المحلية لغوام قاضي محكمة محلية يعينه رئيس الولايات المتحدة ويقرّ مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة تعيينه.

٦ - وشهدت غوام بصورة دورية جهوداً من أجل تغيير المركز السياسي للجزيرة، كما ورد بتفصيل في ورقات عمل سابقة. ففي عام ١٩٩٧، نص قانون غوام العام ٢٣-١٤٧ على إنشاء اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل إعمال وممارسة شعب الشامورو حقه في تقرير المصير، وذلك للتصدي لمسألة مهمة لكنها مثيرة للجدل تتعلق بشعب الشامورو. وكان من المقرر أن تقوم تلك اللجنة، بالتوازي مع عملية تسجيل الناخبين الذين يحق لهم التصويت تنظمها لجنة الانتخابات في غوام، بالإشراف على سير عملية الاستفتاء الشعبي على الخيارات التي يفصلها شعب الشامورو فيما يتعلق بالمركز السياسي (الاستقلال أو الاندماج أو الارتباط الحر).

٧ - وفي عام ٢٠٠٠، حولت الهيئة التشريعية في غوام للجنة الانتخابات في غوام سلطة تحديد تاريخ إجراء الاستفتاء الشعبي بشأن مسألة المركز السياسي، الذي كان من المتوقع أن يطرح على الشعب الأصلي للإقليم الاختيار بين مركز ولاية من الولايات المتحدة أو الاستقلال أو الارتباط الحر بالولايات المتحدة. ولم يكن من المقرر أن يكون الاستفتاء الشعبي ملزماً، لكنه كان سيحدد مسار أي مناقشات تجري في المستقبل مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن المركز السياسي. وقد تأجل التصويت، الذي كان مقرراً إجراؤه في الأصل في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بسبب عدم تحديد هوية الناخبين الذين يحق لهم التصويت وتسجيلهم، إذ ينص القانون في غوام على إجراء الاستفتاء بمجرد تسجيل ٧٠ في المائة من السكان الأصليين الذين يحق لهم التصويت. ويسري حق الاقتراع العام المتعلق بالانتخابات العامة على مواطني الولايات المتحدة البالغين من العمر ١٨ سنة أو أكثر والمقيمين بصورة قانونية في غوام. وجميع الأشخاص المولودين في غوام والخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة هم من مواطني الولايات المتحدة. غير أن المجلس التشريعي في غوام وصف في القانون العام ٢٥-١٠٦ الناخبين الذين يحق لهم التصويت في الاستفتاء الشعبي بأنهم الأشخاص الذين أصبحوا من مواطني الولايات المتحدة بمقتضى سلطة وسريان القانون التأسيسي لعام ١٩٥٠، وذريتهم.

٨ - وفي عام ٢٠١١، دعا إيدي كالفو، الحاكم حينئذ، اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار إلى الانعقاد لأول مرة منذ عقد من الزمن تقريباً. وأوقفت اللجنة خطط إجراء الاستفتاء الشعبي في عام ٢٠١٦، لكنها تواصل تنظيم حملات تثقيفية شاملة. وأنشأت ثلاث فرق عمل كل فرقة مخصصة للتثقيف والتوعية بأحد خيارات المركز السياسي التي سيجري الاستفتاء عليها، ألا وهي: مركز الولاية والاستقلال والارتباط الحر.

٩ - وطُعن في دستورية القوانين المتعلقة بالناخبين الذين يحق لهم التصويت في الاستفتاء الشعبي أمام المحكمة المحلية لغوام في قضية ديفيس ضد غوام، وهي دعوى جماعية قدّمها أرنولد ديفيس في عام ٢٠١١. وقد رُدت الدعوى أول الأمر على أساس أن المدعي ليس ذا صفة وأن دفعه غير ناضجة، لكن محكمة الاستئناف للدائرة التاسعة في الولايات المتحدة أبطلت هذا القرار وسمحت بالمضي قدماً في إجراءات الدعوى. وقدّم كل من الطرفين طلباً للحصول على حكم مستعجل إلى حين الفصل فيها نهائياً. وفي ٨ آذار/مارس ٢٠١٧، سلّمت المحكمة المحلية بـ “التاريخ الطويل لاستعمار” الجزيرة وشعبها و “رغبة هؤلاء المستعمرين بالحصول على حقهم في تقرير المصير”، لكنها خلصت إلى ما يلي: لا يجوز الدستور الاستبعاد الحكومي لناخبين يستوفون الشروط للتصويت من المشاركة في انتخابات للبت في قضايا عامة مجرد أن هؤلاء الناخبين الذين يستوفون الشروط للتصويت ليسوا من الأصل الصحيح أو السلالة

الصحيحة؛ ويفرض قانون الاستفتاء الشعبي على نحو غير جائز قيوداً عرقية على حقوق التصويت للسكان من غير الشعب الأصلي في غوام في انتهاك للتعديل الخامس عشر للدستور؛ وينتهك هذا القانون شرط المساواة في الحماية الوارد في التعديل الرابع عشر. وبالإضافة إلى ذلك، منعت المحكمة المحلية غوام بصورة دائمة من إجراء الاستفتاء الشعبي وإنفاذ أي قوانين أو أنظمة مصممة لإنفاذ قانون الاستفتاء الشعبي، ما دام ذلك الإنفاذ سيمنع ناخبين يحق لهم التصويت ممن ليسوا من السكان الأصليين لغوام من التسجيل والتصويت في الاستفتاء الشعبي.

١٠ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، قدّمت الولايات المتحدة مذكرة صديق للمحكمة دفعت فيها بأن محكمة الاستئناف للدائرة التاسعة ينبغي أن تؤيد قرار المحكمة المحلية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، استمعت محكمة الاستئناف إلى استئناف قدّمته حكومة غوام. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كانت القضية لا تزال قيد النظر.

١١ - وفيما يلي موقف الدولة القائمة بالإدارة: الحق في تقرير المصير في غوام يجب أن يمارسه جميع سكان غوام، وليس مجرد جزء من السكان؛ ولا يمكنها تأييد عملية تكون فيها لحقوق بعض الفئات أسبقية على حقوق فئات أخرى على أساس الأصل الإثني أو النسب؛ وحكومة الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع شعب غوام بأكمله من أجل التوصل إلى حل بشأن المركز السياسي الحالي لغوام؛ ويجب الوصول إلى النتيجة النهائية لهذه العملية على نحو يتماشى مع قوانين الولايات المتحدة ومع المبدأ القائل بأن تقرير المصير يجب أن يمارسه المواطنون كلهم.

١٢ - وخلال الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، التي عُقدت في سانت جورجس في الفترة من ٩ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٨، ذكرت ممثلة حكومة غوام أن الشواغل التي كانت تواجهها غوام العام الماضي ما زالت قائمة (انظر أيضاً [A/AC.109/2018/9](#)، الفقرة ١١). وأفادت الممثلة أن حكومة الإقليم استأنفت حكم المحكمة الاتحادية بشأن الاستفتاء الشعبي، وذكرت أن القضية فرضت ضغطاً شديداً ليس فقط على حقوق شعب غوام كشعب أصلي، بل أيضاً على قدرته على اختيار مستقبله السياسي، لكن غوام لا يمكنها أن تظل تراوح مكانها في سعيها إلى تقرير المصير.

ثانياً - المسائل العسكرية والمسائل المتصلة بها

١٣ - وفقاً للبيانات الرسمية لحكومة الإقليم، وصل عدد الأفراد العسكريين ومُعاليهم في غوام في عام ٢٠١٧ إلى ١١ ٥٥٩ شخصا.

١٤ - وعلى النحو المبين بالتفصيل في ورقات العمل السابقة، وضعت الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٩ خططاً لإعادة تنظيم وجود وزارة دفاع الولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وخططت سلاح بحرية الولايات المتحدة لتوحيد القواعد في أوكيناوا باليابان عن طريق نقل مشاة البحرية إلى أماكن أخرى، بما في ذلك نقل ١٠٠ ٤ فرد من مشاة البحرية إلى غوام. وبحسب تقرير قدّمه مكتب مسالة حكومة الولايات المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى لجنة في الكونغرس معنية بشؤون إعادة التنظيم، تتوقع وزارة الدفاع أن تجري عملية النقل إلى غوام بين السنتين الماليتين ٢٠٢٢ و ٢٠٢٦، ويُقدّر

مجموع تكلفة النقل وما يرتبط بذلك من مرافق بمبلغ ٨,٧ بلايين دولار من دولارات السنة المالية ٢٠١٢، تقدّم اليابان قرابة ٣,١ بلايين دولار منها.

١٥ - وفي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٥، أصدرت إدارة القوات البحرية في الولايات المتحدة صحيفة القرار الخاص بنقل القوات إلى غوام، بعد إصدارها البيان النهائي التكميلي عن الأثر البيئي بالنسبة لغوام في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٥، الذي دعت فيه الإدارة إلى تنفيذ عملية إعادة تنظيم أصغر مما كان مقرراً في الخطة الأصلية لعام ٢٠١٠، وعرضت القرارات اللازمة لتنفيذ ما اقترح من إجراءات لإعادة التنظيم وما تُحدّد من تدابير لتخفيف الآثار. وتتعلق صحيفة القرار تحديدًا بنقل مشاة البحرية ومُعاليهم، وتشمل القرار بتشديد وتشغيل قاعدة رئيسية (منطقة لتجميع القوات)، ومنطقة سكن للأسر، ومجمع للتدريب على إطلاق الذخيرة الحية، وما يرتبط بذلك من بنية تحتية من أجل دعم عملية نقل العدد الذي قُلّص كثيرا من أفراد قوات البحرية ومُعاليهم. وبالإضافة إلى صحيفة القرار، أصدرت دائرة الأسماك والحياة البرية بالولايات المتحدة أيضا رأيا بشأن الأثر الأحيائي في عام ٢٠١٥، عُذّل بحسب الدولة القائمة بالإدارة في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، بشأن نقل إدارة القوات البحرية من أوكيناوا إلى غوام والأنشطة المرتبطة بها على غوام. وتناول الرأي الصادر في عام ٢٠١٥ أثر عملية النقل على الأنواع المهددة بالانقراض أو المعرضة للانقراض والآثار الضارة بموائل حيوية لأنواع معينة، وعرض تدابير الحفظ اللازمة لإبقاء تلك الآثار السلبية في حدها الأدنى. وعلى الرغم من صدور رأي سابق بشأن الأثر الأحيائي في سياق نقل مشاة البحرية في عام ٢٠١٠، عقب طلب تقدّمت به الوزارة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ للعودة إلى الرأي المتعلق بالأثر الأحيائي لعام ٢٠١٠ نظرا لإدخال تغييرات كبيرة على الإجراء المقترح، صدر الرأي المتعلق بالأثر الأحيائي لعام ٢٠١٥، الذي ألغى وحل محل الرأي المتعلق بالأثر الأحيائي لعام ٢٠١٠ (انظر أيضا الفقرة ٤٠).

١٦ - وفي ١ شباط/فبراير ٢٠١٨، نشر مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع في الولايات المتحدة التقرير السنوي لفريق المفتشين العاملين المعني بالتنسيق بين الوكالات فيما يتعلق بإعادة تنظيم القوات في غوام عن أنشطة الفريق والبرامج والعمليات الممولة للإنشاءات العسكرية في غوام، وتضمن التقرير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز والجهود المبذولة في إعادة التنظيم من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

ثالثا - المسائل المتصلة بالأراضي

١٧ - تنطوي مسألة استخدام الأراضي وملكيّتها على مسألتين رئيسيتين، هما إعادة الأراضي غير المستعملة أو المستعملة بشكل غير كامل التي بحوزة وزارة دفاع الولايات المتحدة، وإعادة تلك الأراضي إلى ملاكها الأصليين من شعب الشامورو. ومن إجمالي مساحة الأراضي المتوافرة في غوام البالغة ١٤٧ ٠٠٠ فدان، تملك الوزارة حاليا ٤٠ ٦٤٤ فداناً أو نسبة ٢٧,٦٥ في المائة من كتلة اليابسة في الجزيرة. ووفقاً لقانون غوام، يحق للجهات الخاصة المملوكة للأراضي في الإقليم رفض بيع أي أجزاء من أراضيها للأغراض العسكرية. أما فيما يتعلق بالأراضي العامة، فتكون هذه الطلبات مرهونة بموافقة المجلس التشريعي في غوام.

١٨ - وفي آذار/مارس ٢٠١١، وُقّع اتفاق برنامجي بين وزارة دفاع الولايات المتحدة والمجلس الاستشاري المعني بحفظ التراث التاريخي ومسؤول حفظ التراث التاريخي التابع للدولة في غوام من أجل حفظ

الممتلكات الثقافية والتاريخية الموجودة في الجزيرة خلال عمليات التشييد في إطار التحضير لنقل مشاة البحرية ومعاليتهم وموظفي الدعم في عام ٢٠١٦. وتشمل المشاريع المدرجة في الاتفاق البرنامجي تشييد مستودع ثقافي ومختبر للصحة العامة وإدخال تحسينات إضافية على شبكة المياه ومياه الصرف الصحي في غوام. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، قدّم مكتب تكييف الأوضاع الاقتصادية التابع للوزارة منحتين إلى حكومة غوام بلغ مجموعهما ١٢٩،٩ مليون دولار للإنفاق على مشاريع البنى التحتية المدنية فيما يتصل بنقل مشاة البحرية إلى غوام. فقد مُنح مكتب الحاكم ١٢ مليون دولار لعملية التخطيط النهائي والتصميم وخدمات إدارة البرنامج والتشييد وعمليات التشييد لمستودع ثقافي. أما المنحة الأخرى، البالغة ١١٧،٩ مليون دولار، فقد قُدمت من أجل تحديث مرافق معالجة مياه الصرف الصحي (انظر الفقرة ٣٤).

١٩ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، إدارة البحرية ملزمة بموجب سياسة "صافي الانبعاثات السالبة" بأن تخلف أثراً بيئياً أصغر على الجزر بعد نقل مشاة البحرية مما كانت تفعل في السابق. وفي تقرير الكونغرس الذي قُدم في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ بشأن تنفيذ هذه السياسة، ذكرت الوزارة أن من المتوقع عند الانتهاء من جميع عمليات النقل التي تم تحديدها في التقرير أن تنخفض حيازة الوزارة من الأراضي بواقع ٦٥٤ فداناً بالمقارنة مع كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٢٠ - وفي عام ١٩٧٥، أقرت غوام القانون الاستثماري لأراضي الشامورو لإعطاء السكان الشامورو المنحدرين من السكان الأصليين فرصة استئجار الممتلكات بمبلغ رمزي. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، رفعت وزارة العدل في الولايات المتحدة شكوى ضد حكومة غوام ولجنة إدارة أراضي الشامورو والمدير الإداري للجنة احتجّت فيها الولايات المتحدة بأن إنفاذ القانون وأنظمتها التنفيذية يميّز ضد السكان من غير الشامورو على أساس العرق أو الأصل القومي، في انتهاك لقانون السكن العادل. ومن وجهة نظر حكومة الولايات المتحدة، يمنح البرنامج الاستثماري للأراضي الأشخاص من "شعب الشامورو الأصلي" الأراضي على أساس العرق أو الأصل القومي، لا بسبب وضعهم كملاك أرض سابقين أو بوصفهم يخلفون في المصلحة ملاك أرض سابقين. ووفقاً لنشرة صحفية أصدرتها الوزارة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، تشير بيانات تعداد السكان لعام ٢٠١٠ إلى أن شعب الشامورو يشكل ٣٧,٣ في المائة من سكان غوام؛ وبموجب القانون الاستثماري لأراضي الشامورو، تتعهد اللجنة وتدير حوالي ٢٠.٠٠٠ فدان أو ١٥ في المائة من مجموع مساحة الأراضي في غوام؛ وتمنح اللجنة، في إطار مهمتها، عقود إيجار سكنية مدتها ٩٩ سنة لقطع أرض مساحة الواحدة فدان بتكلفة دولار في السنة؛ والسكان "الشامورو الأصليون" وحدهم المؤهلون للحصول على عقود الإيجار تلك؛ وتتيح اللجنة قروضا دون أسعار السوق والعديد من المزايا المتصلة بالسكن للمستأجرين من شعب الشامورو دون السكان من غير الشامورو.

٢١ - وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أصدرت محكمة الولايات المتحدة المحلية في غوام قراراً رفضت فيه الالتماس الذي قدّمته الولايات المتحدة لاستصدار حكم جزئي في المذكرة التي سعت الولايات المتحدة من خلالها إلى وقف غوام عن مواصلة ممارسة التمييز العنصري من خلال تنفيذ القانون الاستثماري لأراضي الشامورو. ورفضت المحكمة أيضاً الالتماس الذي قدّمته غوام لاستصدار حكم بشأن المذكرات، إلا فيما يتعلق بمسألة التعويض المالي. واحتجّت غوام في ذلك الالتماس بأن الانتصاف الذي تطلبه الولايات المتحدة غير متاح. وقضت المحكمة بأن التعويض النقدي المطلوب من غوام ليس متاحاً، بينما لم تركت مسألة ما إذا كان يمكن تقييم العقوبات المدنية لإخضاعها لمزيد من المناقشة.

رابعاً - الميزانية

٢٢ - تتألف الميزانية من الإيرادات التي تحصل عليها حكومة غوام، ومن المنح الاتحادية التي تخصص عموماً لقطاعات معينة عن طريق وزارة داخلية الولايات المتحدة على أساس كل حالة على حدة. وتندرج إيرادات التشغيل التي تحصل عليها حكومة الإقليم ضمن أربعة تصنيفات هي: (أ) الصندوق العام، (ب) الصناديق الخاصة، (ج) منح الإعانات الاتحادية، (د) صناديق تشغيل الوكالات شبه المستقلة والمستقلة. ووفقاً للقانون الاتحادي، يجب على جميع سكان الجزيرة، بمن فيهم الأفراد العسكريون، دفع الضريبة على الدخل إلى الصندوق العام لغوام، لا إلى الحكومة الاتحادية. ويتمتع الحاكم بسلطة نقض أي مشروع قانون ميزانية، وعند ذلك يجوز للهيئة التشريعية إما إبطال حكم النقض بأغلبية خاصة وإما إعادة النظر في مشروع القانون.

٢٣ - وفي ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٨، اعتمد قانون الميزانية للسنة المالية المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ بعد أن كان الحاكم قد استخدم حق النقض ضده. وكان إجمالي الإيرادات المتوقعة للصندوق العام يبلغ ٧٩٧,٤ مليون دولار، وكان المبلغ الإجمالي المتاح لرصد الاعتمادات من إيرادات الصندوق العام يبلغ ٦٥٠,٣ مليون دولار.

٢٤ - وفي تقرير مكتب مساءلة الحكومة المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ المعنون "التوقعات الخاصة بالدين العام"، وجد المكتب أن الدين العام لغوام ارتفع إلى أكثر من الضعفين خلال السنوات المالية من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٥، حيث ارتفع من حوالي بليون دولار إلى ٢,٥ بليون دولار، مع بلوغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ٤٤ في المائة للسنة المالية ٢٠١٥. وقد استُخدم معظم ديون الإقليم للامتثال للمتطلبات الاتحادية والأحكام الصادرة عن المحاكم. وازدادت الإيرادات خلال هذه الفترة، وشهد المركز الصافي تقلبات شديدة، وكان الرصيد سالباً في السنة المالية ٢٠١٥.

خامساً - الاقتصاد

ألف - لمحة عامة

٢٥ - لا يزال اقتصاد غوام يقوم على دعمتين رئيسيتين هما قطاع السياحة والقطاع العسكري. وما فتئ الإقليم يسعى جاهداً إلى تحيئة بيئة مواتية لتنمية أنشطة أخرى، مثل الخدمات المالية والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل. وتشمل منتجات الصناعات التحويلية المنسوجات والملابس والإسمنت واللدائن. وتشكّل البضائع المعاد تصديرها نسبة كبيرة من صادرات الإقليم، وتشمل المنتجات النفطية، وخردة الحديد والفولاذ، والسيارات، والتبغ والسيجار.

٢٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، نشر مكتب التحليل الاقتصادي بالولايات المتحدة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لغوام لعام ٢٠١٧، إلى جانب تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والتعويضات حسب القطاع لعام ٢٠١٦. وتشير تلك التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفع بنسبة ٠,٢ في المائة في عام ٢٠١٧، بعد زيادة بنسبة ٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٦. ووفقاً للمكتب، يعكس نمو اقتصاد الإقليم زيادة في الإنفاق الاستهلاكي، معظمه في أنشطة تجارة التجزئة. وكان إسهام الإنفاق الاستثماري في الاقتصاد سلبياً، حيث ارتفع الإنفاق على مشاريع ومعدات البناء، لكن قابل ذلك

انخفاض في نشاط البناء. وشهدت الصادرات من الخدمات، التي تتألف أساساً من الإنفاق الذي يقوم به السياح، انخفاضاً بعد نمو دام ثلاث سنوات على الرغم من حدوث زيادة طفيفة في مجموع الوافدين، مما يعكس انخفاضاً في متوسط إنفاق الزوار.

باء - السياحة

٢٧ - وفقاً لإحصاءات أولية عن الزوار الوافدين أصدرها مكتب زوار غوام، وصل مجموع عدد الزوار الوافدين في السنة التقويمية ٢٠١٨ إلى ١٧٧ ٥٥٢ ١ زائراً، بزيادة نسبتها ٠,٤ في المائة عن عدد الزوار الوافدين المسجل في عام ٢٠١٧ والبالغ ٣٩٢ ٥٤٥ ١ زائراً. وكانت جمهورية كوريا (٤٨ في المائة) واليابان (٣٦ في المائة) في صدارة البلدان التي وفد منها الزوار في عام ٢٠١٨.

جيم - النقل والاتصالات

٢٨ - يبلغ طول شبكة الطرق في الإقليم أقل من ١ ٠٠٠ ميل بقليل، منها ٤٢٠ ميلاً مصنفة على أنها طرق "غير عامة". ومن أصل ٥٥٠ ميلاً من الطرق العامة، يوجد نحو ١٤٤ ميلاً من الطرق الرئيسية وبعض الطرق الثانوية. ولصيانة شبكة الطرقات السريعة في الإقليم، تحصل حكومة غوام على تمويل من وزارة النقل والإدارة الاتحادية للطرق التابعتين للولايات المتحدة.

٢٩ - وتتولى هيئة موانئ غوام، وهي مؤسسة عامة ووكالة مستقلة تابعة لحكومة الإقليم، إدارة مرافق الميناء التجاري في مرفأ أبر الذي يمثل نقطة الدخول لنسبة ٩٥ في المائة من مجموع البضائع التي تدخل غوام، وهو أيضاً مركز للشحن العابر إلى ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

٣٠ - وأصبحت خطة عام ٢٠٣٠ لتطوير شبكة النقل في غوام عنصراً رسمياً من خطة التنمية الشاملة للجزيرة. وتشمل خطة النقل، وهي استراتيجية طويلة الأجل مصممة لتحسين شبكة النقل في غوام، إدخال تحسينات على الطرق ووسائل النقل الجماعي، مع تخصيص ممرات للمشاة والدراجات الهوائية. وتعالج الخطة أيضاً مسائل أخرى مثل عمليات التشييد المقترحة في إطار التحضير لعملية النقل.

٣١ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، وضعت وزارة الأشغال العامة في غوام خطة لتحسين النقل للسنوات المالية ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩ تشمل قائمة بمشاريع نقل تهدف إلى معالجة مسائل السلامة وحالة الطرق المعبّدة والجسور وتحسين عمليات تنظيم المرور، وذلك بالتشاور مع الإدارة الاتحادية للطرق البرية السريعة ومع الاستماع إلى آراء الجمهور.

دال - شبكة المياه والصرف الصحي والمرافق العامة

٣٢ - أشار مكتب مساءلة الحكومة بالولايات المتحدة، في تقريره لعام ٢٠١٣ المعنون "ضرورة إجراء مزيد من التحليل لتحديد الاحتياجات من البنى التحتية العامة وتكالييفها في غوام بالنسبة لخطة وزارة الدفاع بشأن إعادة التنظيم"، إلى أن شبكة المياه ومرافق معالجة مياه الصرف الصحي في غوام تعاني من عدد من أوجه القصور من جراء الكوارث الطبيعية ونقص أعمال الصيانة وأعمال التخريب.

٣٣ - ووفقاً للتقرير السنوي عن نوعية المياه ٢٠١٧ الصادر عن هيئة غوام لمحطات المياه، عقب الدعوى المدنية التي رفعتها وزارة العدل بالولايات المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ ضد الهيئة

وحكومة غوام على خلفية مسائل متعلقة بالامتثال لمعايير الصحة العامة في شبكة الصرف الصحي وشبكة مياه الشرب اللتين تديرهما الهيئة والمفاوضات التي جرت في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ مع الوكالات الاتحادية ذات الصلة، أطلقت الهيئة، تحت إشراف وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة، مبادرة واسعة لإصلاح مرافقها وتوفير خدمات مأمونة وموثوقة للجزيرة، مع استيفاء جميع الأنظمة. وتُجمع وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة ووكالة حماية البيئة بغوام على أن مياه الشرب أصبحت الآن تستوفي أو تتجاوز متطلبات قانون مياه الشرب المأمونة ونظام غوام الرئيسي لمياه الشرب المأمونة.

٣٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، منحت وزارة الدفاع بالولايات المتحدة هيئة غوام لمحطات المياه مبلغ ١١٧,٩ مليون دولار تقريبا لتمويل أعمال التشييد المتصلة بتحديث محطة معالجة مياه الصرف الصحي في المنطقة الشمالية، وذلك على نحو ما أذن به كونغرس الولايات المتحدة في المادة ٢٨٢١ من قانون الإذن بمخصصات الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠١٦.

٣٥ - ووفقا لنشرة إخبارية أصدرتها وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، منحت الوكالة أكثر من ١١,٨ مليون دولار لهيئة غوام لمحطات المياه لتنفيذ مشاريع تتعلق بالبنية التحتية للمياه من المتوقع أن تركز على الحد من فيضان مياه المجاري الذي يشكّل خطرا على مصادر مياه الشرب، بما في ذلك إصلاح خطوط المجاري المهترئة، ودعم إدخال تحسينات على آبار مياه الشرب الخمسة في وسط غوام من أجل تحسين إمدادات مياه الشرب والحد من حالات ضعف تدفق المياه وانقطاعها.

٣٦ - وتوفر هيئة الطاقة في غوام جميع الاحتياجات من الكهرباء في الجزيرة لعامة الناس ولوزارة دفاع الولايات المتحدة. وتعتبر إدارة القوات البحرية أكبر عملاء الهيئة، حيث ساهمت بنسبة ١٥,٥٧ في المائة من إيرادات الهيئة في عام ٢٠١٦. وفي ٢٠١٨، اقترحت الهيئة إنشاء محطة جديدة لتوليد الطاقة بقوة ١٨٠ ميغاواط من خلال استثمار قيمته ٤٠٠ مليون دولار لتحل محل المحطتين اللتين تعطلتا نتيجة الانفجار والحريق اللذين وقعا في آب/أغسطس ٢٠١٥، وستمثل المحطة للمعايير البيئية الاتحادية، وفي الوقت ذاته ستسمح بإدماج مصادر الطاقة المتجددة القائمة من الطاقة الفولطاضوية الشمسية، إضافة إلى ١٣٠ ميغاواط من مزارع الطاقة الشمسية الفولطاضوية المقرر إنشاؤها (انظر أيضا الفرع هاء أدناه).

هاء - الطاقة المتجددة

٣٧ - في عام ٢٠١٣، اشتركت وزارة الداخلية في الولايات المتحدة والمختبر الوطني للطاقة المتجددة في نشر الخطة الاستراتيجية للطاقة في غوام، التي حددت معايير قياس التقدم المحرز في تحقيق هدف خفض استخدام الوقود الأحفوري بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، ووضعت سياسات محددة يمكن تنفيذها في غوام في مجال الطاقة النظيفة، إلى جانب استراتيجيات في مجال التثقيف والتوعية. واشتركت الوزارة والمختبر أيضا في نشر خطة عمل غوام في مجال الطاقة، التي تضمنت خطط تنفيذ مفصلة لاستراتيجيات محددة تساعد على تحقيق هدف خفض الاستخدام بحلول عام ٢٠٢٠.

٣٨ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اكتمل تشييد أول مرفق للطاقة الشمسية في غوام وأُدمج في شبكة الطاقة الحالية، حيث يزود حوالي ١٠ في المائة من الشبكة بالطاقة المتجددة. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، كشفت هيئة الطاقة في غوام النقاب رسميا عن أول مولد كهربائي يعمل بقوة الرياح، وقد أنشئ بتمويل من وزارة داخلية الولايات المتحدة. وبحسب التقارير، وقّعت الهيئة في عام ٢٠١٨ عقودا لتركيب محطات لتوليد ١٢٠ ميغاواط من الطاقة الفولطاضوية الشمسية لتغذية الشبكة بهدف تلبية الشرط

القانوني الذي يقضي بأن تكون نسبة ٢٥ في المائة من الطاقة التي توفرها الهيئة مستمدة من تكنولوجيات الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٥.

واو - الزراعة وصيد الأسماك

٣٩ - يُعتبر قطاعا الزراعة وصيد الأسماك قطاعين متطورين نسبيا. وأهم أصناف المنتجات هي الخضروات والحمضيات والفواكه المدارية وجوز الهند. وتُعنى مختلف شعب وزارة الزراعة في غوام بالصناعات الحيوانية والنباتية، وتنمية الزراعة والحراثة وموارد التربة، وموارد الأحياء المائية والبرية. ويستعرض مجلس مفوضي الشؤون الزراعية المسائل المتعلقة بتقسيم المناطق، ومكافحة الآفات، وإعداد خطة للتنمية الزراعية، وتقديم القروض الزراعية وما يتصل بذلك، ويقدم توصيات بشأنها.

٤٠ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أوصى المجلس الإقليمي لإدارة مصائد الأسماك لغرب المحيط الهادئ في عام ٢٠٠٩ بأن تقوم وزارة الدفاع والدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية التابعة للولايات المتحدة ببحث ومعالجة تأثير عمليات التشييد في سياق التحضير لعملية نقل القوات على المجتمعات المحلية لصيد الأسماك، وأن تضع خطة لتخفيف الأضرار والتعويض عنها لمساعدة المتضررين، بما في ذلك من هم في غوام. وفي إطار عملية إعداد البيان التكميلي عن الأثر البيئي لتعزيزات العسكرية، استشارت إدارة القوات البحرية في الولايات المتحدة دائرة الأسماك والأحياء البرية والدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية التابعة للولايات المتحدة من أجل تحليل الآثار المحتملة للإجراءات المقترحة على الموائل الأساسية والحيوية. وترد معلومات عن الرأي المتعلق بالأثر الأحيائي الصادر عن دائرة الأسماك والأحياء البرية في عام ٢٠١٥ والتعديلات اللاحقة عليه في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ في الفقرة ١٥ أعلاه.

٤١ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تلقت إدارة القوات البحرية، امتثالا لقانون الأنواع المهددة بالانقراض، آراء إيجابية بشأن الأثر الأحيائي من دائرة الأسماك والحياة البرية بالولايات المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١٥ وتموز/يوليه ٢٠١٧ وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وتلقت كذلك خطاب موافقة من الدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية في أيار/مايو ٢٠١٥. وتضمنت كل واحدة من هذه الوثائق تدابير للحفاظ و/أو تخفيف الآثار تعهدت الإدارة بتنفيذها. وامتثالا لقانون ماغنوسون - ستيفنس لإدارة عمليات حفظ مصائد الأسماك، أكملت الإدارة مشاوراتها مع دائرة مصائد الأسماك في أيار/مايو ٢٠١٥. وقدمت الدائرة، لنظر الإدارة، سبع توصيات في مجال الحفاظ بهدف دعم موائل الأسماك الأساسية. وفي أيار/مايو ٢٠١٥، تعهدت الإدارة بتنفيذ ست من تلك التوصيات في إطار عملية نقل القوات العسكرية إلى غوام.

سادسا - الأوضاع الاجتماعية

ألف - العمل

٤٢ - وفقا لمكتب العمل في غوام، بلغ معدل البطالة في غوام ٣,٨ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠١٨، بانخفاض نسبته ٠,٦ في المائة عن آذار/مارس ٢٠١٨ وانخفاض نسبته ٠,٧ في المائة عن نسبة ٤,٥ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠١٧. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، بلغ مجموع العاملين ٧٩٠ ٦٤ شخصا، مسجلا انخفاضاً عن عدد العاملين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ البالغ ١٠٠ ٦٥ شخص. وانخفض عدد العاملين في القطاع الخاص إلى ٢٠٠ ٤٩ شخص في آذار/مارس ٢٠١٨ من ٧٤٠ ٤٩ شخص

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وانخفض عدد العاملين في الحكومة الاتحادية إلى ٣ ٧٧٠ شخصا من ٣ ٧٩٠ شخصا خلال نفس الفترة. وارتفع عدد العاملين في حكومة الإقليم ارتفاعا طفيفا خلال نفس الفترة، من ١١ ٥٧٠ شخصا إلى ١١ ٨٢٠ شخصا.

٤٣ - وفي آذار/مارس ٢٠١٨، كانت نسبة ٢٤ في المائة تقريبا من الوظائف موجودة في القطاع العام، حيث يعمل في حكومة غوام ١١ ٨٢٠ شخصا ويعمل في الحكومة الاتحادية ٣ ٧٧٠ شخصا. وفي القطاع الخاص، هناك ما مجموعه ٤٩ ٢٠٠ وظيفة موزعة على القطاعات التالية: الزراعة؛ التشييد؛ الصناعات التحويلية؛ النقل والمرافق العامة؛ تجارة الجملة؛ تجارة التجزئة؛ التمويل والتأمين والعقارات؛ الخدمات. وأكبر صناعات القطاع الخاص هي الخدمات (١٩ ٤٤٠ موظفا) وتجارة التجزئة (١٢ ٧٧٠ موظفا) والتشييد (٥ ٨٠٠ موظفا).

باء - التعليم

٤٤ - يوجد في غوام نظام تعليم عام وخاص واسع النطاق. ويضم نظام التعليم العام جامعة غوام وكلية غوام المتوسطة. ووزارة التعليم في غوام مسؤولة عن الطلبة من مرحلة رياض الأطفال إلى الصف الثاني عشر في ٢٦ مدرسة ابتدائية، و ٨ مدارس متوسطة، و ٦ مدارس ثانوية ومدارس بدلية. ويتلقى الإقليم كل عام تمويلا اتحاديا لدعم برامج كالتعليم الخاص، والدورات الدراسية الصيفية، وبرنامج الغذاء المدرسي، وبرنامج اليوم الدراسي المطول لأنشطة ما بعد الدراسة التابع لوزارة التعليم. ووفقا للبيانات الرسمية لحكومة الإقليم للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، بلغ عدد الطلبة في المراحل الدراسية من رياض الأطفال حتى الصف الثاني عشر ٣٨٦ ٣٥ طالبا وطالبة، ٢٩ ٥١٠ طلبة منهم ملتحقون في المدارس العامة.

جيم - الرعاية الصحية

٤٥ - يوجد مرفقان طبيان مدنيان للمرضى الداخليين. فهناك هيئة مستشفى غوام التذكاري، وهو مستشفى حكومي يستوعب ١٥٨ سريرا للرعاية الحرجة و ٤٠ سريرا للرعاية الطويلة الأجل. وهناك المدينة الطبية الإقليمية لغوام التي تستوعب ١٣٦ سريرا للرعاية الحرجة. ويخدم مستشفى القوات البحرية، الذي افتُتح مرفقه الحالي رسميا في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، للولايات المتحدة القطاع العسكري بشكل أساسي. وتوجد في الإقليم ثلاثة مراكز صحية محلية أو عامة، يقع أحدها في المنطقة الشمال والثاني في الجنوب والثالث في الوسط. ووفقا للبيانات الرسمية لحكومة الإقليم، وصل عدد الأطباء المرخصين في الإقليم في عام ٢٠١٧ إلى ١١٥ طبيبا وطبيبة، مقارنة بـ ١٦٥ في عام ٢٠١٦. وبالرغم من أن الأفراد العسكريين ومُعاليهم لا يستخدمون في العادة المرافق الطبية المحلية، فإن حكومة غوام تتوقع أن يتمكن جميع الموظفين المدنيين العاملين في وزارة الدفاع وجميع المهاجرين وأي عمال بناء مرتبطين بعملية إعادة تنظيم القوات من استخدام تلك المرافق.

سابعا - البيئة

٤٦ - كما ورد بالتفصيل في استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة لغوام لعام ٢٠١١، تنفّذ وكالة غوام لحماية البيئة برامج متنوعة ترصد حالة البيئة بصفة منتظمة. وتسري أنظمة وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة على غوام، غير أن قوانين الإقليم في بعض الحالات أشد صرامة من قوانين الولايات

المتحدة. فغوام جزيرة صغيرة نسبياً وذات كثافة سكانية عالية؛ وبالتالي فإن بيئتها البحرية تشكل مؤشراً رئيسياً قوياً على الأثر البيئي للنشاط البشري عموماً. وقد تبين أن نوعية المياه البحرية ممتازة بوجه عام على جميع المقاييس. ويمثل تحات التربة المرتبط بنشاط البناء أو التحات الطبيعي مصدر قلق خاص في جنوب غوام لأن الترسبات أدت إلى تدمير الشعاب المرجانية في المناطق المحاذية لمصاب الأنهار.

٤٧ - وتشكل مدافن النفايات الصلبة مصدر قلق آخر في غوام بسبب صغر مساحة اليابسة فيها. وتتفاقم هذه المشاكل مع تغير مستوى المعيشة وزيادة عدد السكان والنشاط الصناعي الذي يجلب المزيد من البضائع والسلع الأساسية إلى الجزيرة. وقد أشار مكتب مساءلة الحكومة التابع للولايات المتحدة في تقريره لعام ٢٠١٣ (انظر الفقرة ٣٢ أعلاه) إلى أن مدافن النفايات الحالية في غوام تمثل للمعايير البيئية، وأن لديها قدرة كافية على تلبية الاحتياجات الحالية للتخلص من النفايات الصلبة وعلى التوسع لتلبية الاحتياجات المستقبلية المتصلة بعملية إعادة التنظيم.

٤٨ - وينشأ نحو ثلث الأعاصير في العالم في المنطقة المحيطة بغوام مباشرةً. وبالإضافة إلى ذلك، وحسب التقييم العالمي لتدهور التربة الناجم عن الأنشطة البشرية، تغطي هذه الظاهرة مساحات شاسعة في منطقة المحيط الهادئ. وفي غوام، أدى مد الطرق الرئيسية على المرتفعات الشديدة الانحدار إلى تحات التربة، الذي أسفرت ترسباته عن القضاء على المستوطنات المرجانية في الشعاب الشاطئية.

٤٩ - ووفقاً للنشرة الإخبارية التي أصدرتها وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، منحت الوكالة مبلغ ٢,٩ مليون دولار لوكالة حماية البيئة بغوام من أجل تعزيز قدرتها على حماية الصحة البشرية والبيئة. ومن المتوقع أن تستخدم وكالة حماية البيئة بغوام التمويل لدعم عمليات التفتيش المتعلقة بالهواء والمياه والأرض، ورصد سلامة الشواطئ والمياه الصالحة للشرب، وتنظيف المواقع الملوثة، وتفتيش صهاريج تخزين الوقود، وحماية الشعاب المرجانية، والاستجابة لحالات الطوارئ، وتشمل المنحة توفير الدعم في مجال العقود لتعزيز إشراف وكالة حماية البيئة بغوام على مياه الشرب المأمونة وتحسين نظامها لإدارة المعلومات على شبكة الإنترنت ومنح التصاريح للمنشآت الصناعية التي تطلق انبعاثات في الجو.

٥٠ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، درست وزارة الدفاع بالولايات المتحدة، عملاً بقانون السياسة البيئية الوطنية لعام ١٩٦٩، الآثار البيئية المترتبة على إجراءاتها المقترحة، وعلى إثر ذلك، أصدرت إدارة القوات البحرية بالولايات المتحدة صحيفة قرارها (انظر الفقرة ١٥ أعلاه للاطلاع على مزيد من التفاصيل) في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٥.

ثامناً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٥١ - غوام عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١. والإقليم عضو في جماعة المحيط الهادئ، ومؤتمر القمة الميكرونيزي للرؤساء التنفيذيين، ومجلس تنمية حوض المحيط الهادئ، وبرنامج تنمية جزر المحيط الهادئ، ورابطة وكالات السفر بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، والبرنامج الإقليمي للبيئة في منطقة جنوب المحيط الهادئ. وتشارك غوام أيضاً في برنامج جماعة المحيط الهادئ لمصائد الأسماك الساحلية. وتتمتع بمركز المراقب في تحالف الدول الجزرية الصغيرة. وفي عام ٢٠١١، مُنحت مركز المراقب في منتدى جزر المحيط الهادئ.

تاسعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٥٢ - ورد استعراض للتطورات المتعلقة بالمناقشات بشأن مركز غوام في المستقبل في الفرع الأول أعلاه.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٣ - في رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وموجهة إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة، أوضح مساعد وزير الخارجية للشؤون التشريعية موقف حكومة الولايات المتحدة. وأشار إلى أن مركز المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقاتها السياسية مع الحكومة الاتحادية شأن داخلي يهم الولايات المتحدة، ولا يدخل في اختصاص اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وأشار أيضا إلى أن اللجنة الخاصة لا تتمتع بأي سلطة لتغيير العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتلك الأقاليم بأي شكل من الأشكال، ولا تشمل ولايتها إشراك الولايات المتحدة في مفاوضات تخص مركز تلك الأقاليم. وأشار كذلك إلى أن الحكومة الاتحادية تقوم في الوقت نفسه، وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بتزويد الأمم المتحدة بانتظام بالمعلومات الإحصائية وغيرها من المعلومات ذات الطابع التقني المتعلقة بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الإقليم، بتقديم تقارير مستكملة سنوية بشأن الأقاليم التابعة للولايات المتحدة إلى اللجنة الخاصة لإثبات تعاون الولايات المتحدة كدولة قائمة بالإدارة وتصحيح أي أخطاء في المعلومات ربما وصلت إلى اللجنة الخاصة من مصادر أخرى.

٥٤ - وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن الأمين المساعد لشؤون المناطق الجزرية في وزارة داخلية الولايات المتحدة استضاف حلقة نقاش في واشنطن العاصمة في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦ بشأن تقرير المصير في ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وضم المتكلمون في حلقة النقاش خبراء في شؤون الأقاليم ومسؤولين من وزارة الداخلية ووزارة الخارجية بالولايات المتحدة، ووفرت المناقشة معلومات سياقية محدّنة لفائدة صناع السياسات الاتحادية، ولتمكين الجيل الجديد من اكتساب المعارف بشأن مركز مسألة تقرير المصير في الأقاليم المعنية وفهم حقوقه فيما يتعلق بتقرير المصير بموجب القانون الاتحادي والقانون الدولي. وجدد الخبراء المشاركون في حلقة النقاش تأكيد موقف الدولة القائمة بالإدارة القائل بأن لكونغرس الولايات المتحدة وحده، بموجب دستور الولايات المتحدة، السلطة الكاملة في التصرف في القواعد والأنظمة المتعلقة بالأقاليم أو في وضع ما يلزم منها. وجرى أيضا إعادة التأكيد على دعم الدولة القائمة بالإدارة حق تقرير المصير لشعوب كل من ساموا الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وأن لدى تلك الأقاليم، وفقا لسياسة الدولة القائمة بالإدارة، ما لا يقل عن ثلاثة خيارات مختلفة لممارسة حق تقرير المصير، ألا وهي: استمرار الوضع الإقليمي، أو اكتساب مركز الولاية، أو الاستقلال. وبالإضافة إلى ذلك، بالاقتران مع اجتماع الرابطة الوطنية للحكام الذي يُعقد في واشنطن العاصمة في شباط/فبراير من كل عام، يستضيف نائب مساعد الرئيس للشؤون الحكومية الدولية ومساعد وزير الداخلية للمناطق الجزرية الجلسة العامة للفريق المشترك بين الوكالات المعني بالمناطق الجزرية، حيث يجتمع كل من حاكم غوام ونظيره من ساموا الأمريكية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة مع كبار المسؤولين في الجهاز الحكومي التنفيذي الاتحادي لمناقشة المسائل التي تحظى باهتمام مشترك لتلك الأقاليم.

٥٥ - وفي الجلسة التاسعة للجنة الرابعة المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أعاد ممثل الولايات المتحدة تأكيد قلق وفد بلده من أن بعض مشاريع القرارات التي اعتمدت في الجلسة تعطي وزناً مبالغاً فيه للاستقلال باعتباره خياراً واحداً يناسب الجميع للأقاليم التي تسعى إلى تقرير المصير، وقال إنه وفقاً لما ورد في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٧٠، يمكن لشعب إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي أن يختار على نحو مقبول الارتباط الحركيبدل عن الاستقلال أو أي مركز سياسي آخر، بما في ذلك الاندماج مع الدولة القائمة بالإدارة، شريطة أن يكون الشعب حراً في تقرير هذا الوضع (انظر A/C.4/73/SR.9).

عاشرا - نظر منظمة الأمم المتحدة في المسألة

ألف - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٥٦ - في الجلسة الرابعة المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، استمعت اللجنة الرابعة إلى مقدمي الالتماسات بشأن مسألة غوام (انظر A/C.4/73/SR.4).

٥٧ - وفي الجلسة الثامنة والعشرين المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، اعتمدت اللجنة الرابعة التعديل (A/C.4/73/L.11) المقدم من الولايات المتحدة على مشروع القرار العاشر بعنوان "مسألة غوام" الوارد في الفصل الثامن من تقرير اللجنة الخاصة (A/73/23) بتصويت مسجل بأغلبية ٥١ صوتاً مقابل ٣٠ صوتاً، وامتناع ٧١ عضواً عن التصويت. وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار العاشر بصيغته المعدلة.

باء - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٨ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، اتخذت الجمعية العامة دون تصويت القرار ١١٣/٧٣ استناداً إلى التقرير الذي أحالته اللجنة الخاصة إلى الجمعية (A/73/23) وإلى نظر اللجنة الرابعة فيه في وقت لاحق. وفي ذلك القرار، قامت الجمعية بما يلي:

(أ) أعادت تأكيد الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير لشعب غوام، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضاً تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء الاستعمار في غوام عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب غوام هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأهابت، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة القيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تنفيذ سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) رحبت بالأعمال الجارية التي تقوم بها لجنة غوام المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل إعمال حق شعب الشامورو في تقرير مصيره وممارسته هذا الحق في سياق إجراء تصويت على تقرير المصير وبالجهود التي تبذلها لتثقيف الجمهور؛

(هـ) أكدت أن عملية إنهاء الاستعمار في غوام ينبغي أن تكون متسقة مع الميثاق وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

(و) أهابت مرة أخرى بالدولة القائمة بالإدارة أن تراعي الإرادة المعلنة لشعب الشامورو التي أيدتها ناخبو غوام في استفتاء عام ١٩٨٧ ونص عليها قانون غوام في وقت لاحق فيما يتعلق بجهود تقرير المصير لشعب الشامورو، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم على الدخول في مفاوضات بشأن الموضوع، وأكدت ضرورة مواصلة رصد الحالة عن كثب بصفة عامة في الإقليم؛

(ز) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، نقل ملكية الأراضي إلى أصحابها الأصليين في الإقليم وأن تواصل الاعتراف بالحقوق السياسية والهوية الثقافية والعرقية لشعب الشامورو في غوام واحترامها وأن تتخذ جميع التدابير الضرورية لتهدئة مخاوف حكومة الإقليم فيما يتعلق بمسألة الهجرة؛

(ح) طلبت أيضا إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وأهابت بمؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم، ورحبت بالعمل الذي اضطلعت به حكومة الإقليم مؤخرا في مجال التوعية؛

(ط) طلبت كذلك إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتعاون في وضع برامج للتنمية المستدامة للأنشطة والمؤسسات الاقتصادية في الإقليم، ولاحظت الدور الخاص الذي يؤديه شعب الشامورو في تنمية غوام؛

(ي) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على علم بآراء شعب غوام ورغباته وأن تعزز فهمها لأحواله، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين غوام والدولة القائمة بالإدارة؛

(ك) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في غوام، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير الزيارات وإيفاد البعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ل) أهابت أيضا بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم، وطلبت إلى رئيس اللجنة الخاصة أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛

(م) أعادت تأكيد أن الدول القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ن) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم من خلال تشجيع النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتيسر في الوقت نفسه حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردّها إلى حالتها الأصلية وقدرتها على الصمود في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي، بما لا يتماشى مع مصالح شعب الإقليم؛

(س) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور ومن تأثير العسكرة على البيئة، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية مواصلة رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إلى الإقليم، وذلك وفقا لنظمها الداخلية السائدة؛

(ع) طلبت إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقرير عن الآثار البيئية المترتبة على الأنشطة العسكرية للدولة القائمة بالإدارة في الإقليم كلما توافرت معلومات بهذا الشأن؛

(ف) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة غوام وأن تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين تقريراً عن هذا الموضوع وعن تنفيذ القرار.

خريطة غوام

